مجلة أنثروبولوجيا P-ISSN: 2437-041X
مجلد: 06 عدد: 01 السنة 2020 E-ISSN:2588-2325

التحوّلات الدّيموغرافيّة المترتّبة على ظاهرة الزواج في الجزائر

Démographic transformations resulting from marriage in Algeria

بن صديق زوبيدة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، z.benseddik28@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2020/04/24 تاريخ النشر: 2020/06/27

ملخص:

تناولت هذه الدّراسة تحليل الآثار المترتّبة على ظاهرة الزّواج في الجزائر من منظور ديموغرافي، حيث ومن خلال هذه الدّراسة نسعى إلى التعرّف على التحوّلات الدّيموغرافيّة المترتّبة على ظاهرة الزواج وخاصّة على الخصوبة، العنوسة العمريّة والنهائيّة لا سيّما عند الإناث بالإضافة إلى التغيّر في نمط الأسرة، فاتّضح من خلال النتائج حدوث تغيّرات ديموغرافيّة هامّة منها التراجع الواضح في معدّلات الخصوبة وكذلك الاتّجاه المتزايد نحو الاستقلال الأسري، كما وقف البحث على ارتفاع نسبة العنوسة عند الإناث

الكلمات المفتاحية: الزواج، مستويات الخصوبة، تكوين الأسرة، نسب العنوسة.

Abstract:

This study attempts to analyze the effects of marriage in Algeria from a demographic perspective .we seek through this study to recognize the demographic effects resulting from marriage ,especially from fertility and the old spinsterhood ,especially among women, in addition to the transformation in the family type. The results have shown that many demographic transformations have happened like: the apparent decline in the fertility rates, and the growing trend towards the family autonomy. The study has also, researched in the high rate of the

* المؤلف المرسل

spinsterhood among women.

Key words : Fertility rates, The family formation, The spinsterhood rates.

مقدمة:

لمّا كان الزواج أساس تكوين الأسرة، ولمّا كانت الأسرة في أيّ مجتمع إنساني تشكّل الوحدة الأساسيّة التي يناط بها مهمّة الإحلال المستمر للأجيال ولا يقتصر ذلك على حدّ إنجاب الأطفال بل يمتدّ ليشمل رعايتهم لفترة طويلة من الزمن وتدريبهم لأداء الأدوار ذات النفع الاجتماعي، فإنّ عمليّة الإحلال لا يمكن حدوثها إلّا من خلال علاقة زواج بين ذكر وأنثى حسب القوانين، النظم، العادات والتقاليد التي تحكم المجتمع وتنظّم علاقاته، فالزّواج يشكّل عقدا اجتماعيّا واقتصاديّا بين أسرتين تنشأ عنه أسرة جديدة، وهو من العقود الحصريّة لإقامة العلاقة الجنسيّة المقبولة اجتماعيّا وثقافيّا وقانونيّا في المجتمعات العربيّة.

غير أنّ ما شهدته ظاهرة الزواجيّة في الجزائر من تحوّلات ديموغرافيّة هامّة خاصّة فيما يتعلّق بنسب انتشارها بين الذّكور والإناث، قد أثّر على تكوين الأسر ومستويات الخصوبة ونسب العنوسة، ويرجع هذا الاتّجاه إلى ما طرأ على المجتمع الجزائري من تحوّلات اجتماعيّة، اقتصاديّة وثقافيّة. حيث تمّ الاعتماد على المنهج الإحصائي، من خلال التعامل مع معطيات مفصّلة ونسب ذات دلالة إحصائية قصد الاقتراب من الدقّة والموضوعيّة، حيث تمّ الاعتماد على: التعدادات السكّانيّة لسنوات 1966، 1977، 1987، 1998، 2008

المسح الجزائري حول صحّة الأسرة 2002

المسح الوطني حول صحّة الطفل 1992

المسح العنقودي المتعدّد المؤشّرات 2006، 2012-2013

كما تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم رؤية شاملة تعكس مجمل المتغيّرات التي ترتبط بالعزوبيّة باتّباع:

التحليل الكيفي: لوصف وتحليل الظاهرة المدروسة

التحليل الكمّي: بالاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كالنّسب والمعدّلات

أوّلا: الحالة الزواجيّة (المدنية)

يقصد بالحالة الزواجيّة دراسة الزواج من الوجهة الكميّة، وما يرتبط بالزواج أو يترتّب عليه مثل الطلاق والترمّل[1]، وتسهم الأحوال الاجتماعيّة والاقتصاديّة السائدة في المجتمع في تحديد نسبها واتّجاهها، ولذلك فإنّ الحالة الزواجيّة أو المدنيّة للسكّان ليست ثابتة ولكنّها دائمة التغيّر وهيّ تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصاديّاً واجتماعيّاً[2]

ولمّا كانت الأمم المتحدة قد أوصت بأن يكون أدنى سنّ للزواج هو الخامسة عشرة، ومن ثمّة فإنّ بيانات الحالة الزواجيّة تضم السّكان من 15 سنة فأكثر[3]

الجدول01: تطوّر الحالة الزواجيّة (%) الأفراد الأكثر من 15 سنة في الجزائر من 1966 إلى 2008

التعداد	1966		1977		1987		1998		2008	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
عزّاب	62,8	52,5	68	58,1	69,6	61,2	51,1	40,5	51,1	41,6
متزوجون	35,6	36,5	30,8	33,2	29,6	31,7	47,8	49,6	47,9	49,9
مطلقون	0,25	1,56	0,38	1,43	0,29	1,36	0,4	2	0,4	1,5
أرامل	1,02	9,38	0,37	7,08	0,47	5,59	0,7	7,9	0,6	7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

شهدت الحالة الزواجية في الجزائر عدة تغيرات أثرت على مستويات العزوبية والزواج والطلاق والترمل وذلك تبعا للمراحل والتغيرات السوسيو-ديموغرافية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. والملاحظ أنّ نسب العزوبة لدى الذكور في ارتفاع مستمر خلال ثلاث تعدادات الأولى، فقد ارتفعت من 62,78% سنة 1966 إلى 68,06% سنة 1970 لتصل إلى 69,6% سنة 1987 لتنخفض هاته النّسب في أخر تعدادين وتستقر بنسبة 51,1% سنة 1998 و2008.

[1] أحمد سعيد دحلان، الزواجيّة واتجاهاتها في قطاع غزّة، مجلّة جامعة الأزهر، العدد 2، 2007، ص 240

[2] مصيلحي محمد فتحي، جغرافية السكان، الإطار النظري وتطبيقات عربيّة، مطبعة النعمان الحديثة، مصر، 2000، ص 177

[3] العيسوي فايز محمد، أسس جغرافيّة السكان، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 2001، ص 37

نفس الشيء بالنسبة للنّساء فالارتفاع في نسب العازبات بلغ 52,56% سنة 1966 ليرتفع إلى 58,59% سنة 1977 لتصل إلى 61,22% سنة 1987 لتنخفض في تعداد 2008 وتصل إلى 41,6%. ويمكن تفسير الارتفاع في نسب العزوبة بمشكلة البطالة والسّكن، بالإضافة إلى غلاء المهور، كما أنّ تعقّد الحياة خاصّة في الحضر وتغيّر الذهنيات والقناعات الشخصيّة ساهم كثيراً باهتمام الأفراد بتوفير متطلّبات زواجهم بأنفسهم، بداية من اختيار الشريك إلى غاية الزواج وهو ما يطيل فترة العزوبة

أمّا بالنسبة للمتزوّجين فنسبة المتزوجون الذكور شهدت انخفاضاً في التعدادات الثلاث الأولى من 35,6% سنة 1966 لتنخفض إلى 29,6% سنة 1987، أمّا بالنسبة للنّساء فقد انخفضت النسبة من 36,5% سنة 1966 إلى 31,75% سنة 1987. ثم ترتفع هاته النسب في آخر تعدادين لكلا الجنسين لتلقى الثبات في تعداد 2008، حيث يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة التي كانت تشهدها الجزائر آنذاك، أمّا الارتفاع فراجع إلى ارتفاع عدد الزّيجات ابتدءاً من سنة 2000 نتيجة تحسّن الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر بعد العشريّة السوداء.

أمّا فئة المطلّقين فقد شهدت تارة الانخفاض وتارة الارتفاع عند كلا الجنسين، فقد بلغت 0,52% سنة 1966 لتنخفض إلى 0,38% سنة 1977 ثم لترتفع إلى 0,4% سنة 1998 بارتفاع طفيف بالنسبة للذّكور، أمّا عند النّساء فقد بلغت 1,56% سنة 1966 ثم تنخفض إلى 1,43% سنة 1977. ويمكن تفسير هذه الحالة بإعادة الزواج بعد حدوث الطلاق، كما أنّ تعدّد الزوجات يمكن أن يمتص نسبة هامّة من حالات الطلاق عند النّساء، بالإضافة إلى تحرّر الفرد من بعض القيود والقيّم الاجتماعيّة المرتبطة بالزواج سوءاً في توقيته أو الاختيار المناسب لشريك الحياة، ممّا أدّى إلى تغيّر جذري للنموذج الزواجي في الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى التفاوت الكبير بين نسب الترمل عند الذكور والنّساء فقد بلغت 1,02% عند الرّجال و9,38% عند النّساء لتنخفض عند كلا الجنسين مع بقاء التفاوت حيث بلغت 0,47% عند الرّجال و 5,59% عند النّساء سنة 1987 و 0,6% عند الرّجال و 7% عند النّساء سنة 2008، وهذا المتّفق مع الحقيقة الدّيموغرافيّة التي تقول بأنّ النّساء الأرامل أكثر عادة من الرّجال المترملين وذلك لأنّ الرّجال المترملين يعاودون الزواج غالبا بعد موت زوجاتهم.

ثانيّا: التغيّرات الناتجة عن الزواج

1- التغيّر في مستويات الخصوبة

1-1- العوامل المؤثّرة في مستويات الخصوبة

لقد قامت دراسات عديدة ومهمّة حول محدّدات الخصوبة والعوامل المؤثّرة عليها، وخصوبة السكّان تطلق للدّلالة على ظاهرة الإنجاب في أيّ مجتمع سكّاني، والتّي يعبّر عنها بعدد المواليد الأحياء أو الخصوبة الفعليّة التي تختلف عن الخصوبة البيولوجيّة التي تعني التوالد. إنّ الخصوبة الفعليّة هي التي يجب الاهتمام بها ودراستها نظراً لكونها تختلف في معدّلاتها من زمن لآخر ومن مكان لآخر بسبب اختلاف العوامل السوسيو-ديموغرافيّة التي تؤثر فيها[1]

1-1-1 العوامل الاجتماعيّة

***المستوى التعليمي للمرأة**

يتأثّر توقيت الزواج والبدء في إقامة علاقات جنسيّة والإنجاب لأوّل مرّة بكلّ من المعايير الثقافيّة والعوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ففي الحالات التّي يكون فيها مستوى التعليم شرطاً أساسياً للحصول على الوظائف المرغوبة وتحقيق الترقي الاجتماعي، يتسبّب الزواج المبكّر أو الحمل في إضاعة فرص هامّة، بيد أنّه على الرّغم من أنّ مواصلة التعليم هي من العوامل التّي تثبّط إقبال الشّابات والشّبان على الزواج المبكّر، فإنّ التعليم يمنحهم أيضا مستوى من الاستقلاليّة، قد يقتضي إلى الدّخول في علاقات جنسيّة مبكّرة وإلى الحمل المبكّر، ومن جهة أخرى فإنّ الشابات من الأرجح أن يتزوّجن في سنّ مبكرة نسبيّاً في المجتمعات التّي ليس فيها ما يحفّز على التعليم المطوّل ولا تتوفر فيها سوى بدائل محدودة للزواج[2] فالمرأة التي تقرأ و تكتب تختلف عن المرأة الأميّة في حجم أسرتها وعدد أفرادها، والمرأة المتعلّمة تعليماً متقدّماً تختلف عن المرأة غير المتعلّمة في سلوكها الإنجابي وحجم أسرتها، حيث تتعرّض لعدّة عوامل من تأخير الزواج، وتزايد فرص العمل وتغيير في الأفكار[3] إن متوسّط 75% من النّساء غير المتعلّمات في إفريقيا يكنّ قد تزوّجن قبل تجاوز سنّ العشرين ونسبة 61% من بينهنّ أنجبن لأوّل مرّة، في

[1] أبو عيانة فتحي، جغرافية السّكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 1999، ص 103

[2] الأمم المتّحدة، السكّان والتعليم والتنميّة، 2003، ص 27

[3] المسلماني مصطفى، الزواج والأسرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995، ص 96

حين أنّ نسبة من تزوّجن قبل تجاوز سنّ العشرين من بين النّساء اللّواتي تحصلن على تعليم ثانوي أو مستويات تعليم أعلى تبلغ 30%، أمّا نسبة اللّاتي أنجبن لأوّل مرّة فإنّها تمثل 27%[1] فالتعليم يؤثّر في مستويات الخصوبة، فكلّما زاد المستوى التعليمي ينتج عنه زيادة في وعي الأزواج فيما يتعلّق بتكوين أسرة مثاليّة، سوءاً كان في تعليم الأطفال أو تربيتهم وتوفير جميع الأمور اللّازمة لهم، إذ ستقوم هاته الأسر بالتفكير بشكل جدّي في تحديد حجم الأسرة، بالإضافة إلى أنّ مواصلة المرأة لتعليمها يؤدّي إلى رفع العمر عند الزواج وبالتالي تقليل فترة الخصوبة، ممّا يعمل على خفض عدد الأطفال المنجبين، إضافة إلى اختلاف وجهة نظر المرأة المتعلّمة عن غير المتعلّمة فيما يتعلّق بحجم الأسرة.

تبيّن من خلال معطيات المسح الجزائري حول صحّة الأسرة سنة 2002 أنّ المرأة التي لم تحظ بنصيب وافر من التعليم تنجب عدداً من المواليد يفوق مثيلاتها اللاّتي حصلن على تعليم ثانوي فأكثر، فتظهر النتائج أنّ متوسّط عدد المواليد للمرأة الأميّة وصل إلى ما يقارب 3 أطفال امرأة ينخفض ويصل إلى 2 طفل امرأة ذات مستوى متوسّط و1,5 طفل امرأة بمستوى ثانوي أو أكثر.

الجدول 02: معدّلات الخصوبة العمريّة ومعدّل الخصوبة الكلّي حسب المستوى التعليمي لسنة 2002

المستوى التعليمي	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	معدّل الخصوبة الكلّي
أمية	12	8	145	157	118	51	10	2,9
تقرأ / تكتب	10	66	128	131	101	35	11	2,4
ابتدائي	6	73	112	115	90	30	7	2,2
متوسّط	2	50	107	119	87	33	7	2
ثانوي+	-	7	61	108	104	15	-	1,5

المصدر:المسح الجزائري حول صحّة الأسرة 2002،ص104

فإذا اعتبرنا أنّ فترة الخصوبة عند المرأة تمتد إلى 35 سنة من 15-49 سنة فإنّ التعليم يقلّص من طول هاته الفترة إلى 27 سنة لأنّها تحتاج إلى 16 سنة حتّى تحصل على شهادة اللّيسانس فقط، كما يؤدّي ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة إلى أن تكون أكثر استجابة وتعاطي مع وسائل تنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل والمباعدة بين فترات الحمل،

[1] الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 28

بالإضافة إلى زيادة وعيها نتيجة تحسّن مستواها الثقافي، ممّا يوحي لها بتقليل عدد أطفالها كشرط لرفع مستواهم الثقافي.

لقد عرف المؤشر التركيبي للخصوبة **(ISF)** انخفاضاً محسوساً من الثمانينات، وبالأخصّ خلال عشرية التسعينات، حيث قدّر سنة 1970 بـ 8,4 طفل/امرأة، بينما انخفض إلى 6,9 طفل/امرأة سنة 1980 ليصل إلى 3,1 طفل/امرأة سنة 2015، حيث وصلت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة سنة 2000 إلى 64% مقابل 8% فقط سنة 1970.

أمّا حسب المستوى التعليمي فإنّ هذا المؤشر**(ISF)** ينخفض بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة حيث انخفض من 3,4 طفل/ امرأة ذوات عديمات المستوى إلى 2,4 طفل/امرأة بمستوى ثانوي فأكثر سنة 2013

الشكل 01: تطوّر المؤشّر التركيبي للخصوبة حسب المستوى التعليمي لسنتي 2002 و2013

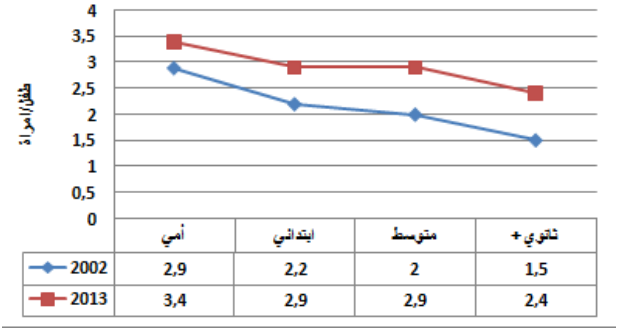

	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي+
2002	2,9	2,2	2	1,5
2013	3,4	2,9	2,9	2,4

المصدر: المسح الجزائري حول صحّة الأسرة 2002

المسح الجزائري المتعدّد المؤشّرات MICS4 2013

*عمل المرأة

إنّ تعليم المرأة أعطاها المهارات اللاّزمة للدّخول في مستوى العمل والتمتّع بدخل اقتصادي مستقل، وتشير البيانات الإحصائيّة المتوفرة في البلدان العربيّة إلى أنّ أعداد النّساء العاملات خارج البيت في تزايد مستمر في الرّيف والحضر.

كما تشير أغلب الدّراسات التي أجريت في المجتمعات العربيّة إلى أنّ ظاهرة خروج المرأة للعمل تظهر بنسبة أكبر في المدن والمناطق الحضريّة أكثر منها في الرّيف، وهذا لا ينفي أنّ المرأة العربيّة الرّيفيّة ومن بينها المرأة الجزائريّة قد قامت ولازالت تقوم بدور إنتاجي كبير إلى جانب الرّجل في الحقول والمزارع، حيث تهتم بالماشيّة وتصنع بعض السّلع والمنتجات المنزليّة والصناعات التقليديّة سوءاً للاستهلاك الأسري أو التّسويق.

أمّا ما يخصّ التركيز على مهن معيّنة تشبه المهن التقليدية للمرأة كربة بيت، فإنّ أغلب الأبحاث تشير إلى أنّ النّساء العاملات في الوطن العربي يتركزون في مهن معيّنة محدّدة، تتّفق إلى درجة كبيرة مع الدور التقليدي كربة بيت، وإنّ أهمّ هذه المهن هي التدريس، التمريض و السكرتارية[1]

إنّ الاتّجاه العام للعلاقة بين خصوبة وعمل المرأة يميل إلى فكرة أنّ عمل المرأة يكون دافعاً إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال، وذلك من أجل المحافظة والحصول على مستقبل مهني أفضل أو لتحقيق التوافق المهني أو لوظائفهنّ الرّاهنة[2]. فالنّساء في الوظائف مدفوعة الأجر في الجزائر يملن إلى عدد أقل من الأطفال، باعتبار أماكن العمل وسط تداول المعلومات حول وسائل منع الحمل. فإسهام المرأة في النشاط الاقتصادي يفرض عليها أن تبقى بعيدة عن أطفالها لفترة من الزمن، وبذلك تصبح أقل استعداداً لإنجاب المزيد من الأطفال لما تحتاجه رعايتهم وتنشئتهم من جهد ووقت كبيرين، قد لا يتوفّران لها وهي تمارس العمل خارج المنزل، كما يفرض العمل على المرأة واجبات وظيفيّة متعدّدة غير إنجاب الأطفال، ممّا يضعف لديها الحافز إلى زيادة أطفالها.

إنّ تزايد مشاركة المرأة الجزائريّة في عالم الشغل كان لعوامل عدّة أهمّها التعليم كونه أنجح السبل لدخول المرأة سوق العمل، وفي هذه الحالة لن يكون تخصيص الوقت والجهد للإنجاب، بل سيكون للعمل، ولأنّ رعاية الأولاد تعدّ نشاطا يتطلّب وقتاً كثيفاً لذا تلجأ النّساء من إقلال الإنجاب لتقليص الوقت والجهد وتخصيصها للعمل.

كما يمكن القول أنّ السّلوك الإنجابي للمرأة لا يتأثّر بعملها فحسب وإنّما أيضاً بنوع العمل الذّي تمارسه وفي هذا الصدد توصّل هربرت سبنسر إلى السيّدات المشتغلات في المهن الفكريّة يكون تناسلهنّ ضعيفاً، بسبب الإجهاد الفكري، وكلّما ازداد ما بذله الإنسان من جهد لتأكيد ذاته ضعفت جهوده في الإنسال، ممّا جعله يتنبّأ بأنّ مشكلة تزايد السكّان ستختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى، ما دام الإنسان ينشر الرقيّ ويبذل جهوداً كبيرة في سبيل ذلك[3]

[1] الوحيشي أحمد البيري، الأسرة والزواج، مقدمة في علم الاجتماع العائلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 137، 138

[2] عبد العاطي السيّد، علم اجتماع السّكان، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 1999، ص 103

[3] علي عبد الرّزاق جلبي، علم اجتماع السّكان، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، ط2، 1987، ص ص 122-123

***-التحضّر**

يرى ابن خلدون أنّ المجتمع الحضري هو حصيلة التطوّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحاصلة في المجتمع البدوي، المتمثّلة في تجاوز سكّانه مرحلة الاكتفاء بالضروريات في معاشهم، والتطلّع إلى الكماليات نتيجة لتعاونهم الذّي هو نتيجة لاجتماعهم الضروري[1]. ويلعب التحضّر دوراً كبيراً في التأثير على الأنماط الدّيموغرافيّة وهيكلها الاقتصادي والاجتماعي، ويبرز هذا الدّور بشكل جليّ من خلال تأثيره في خفض معدّل الخصوبة في المجتمع، والواقع أنّ التحضّر يعتبر أحد الشروط الأساسيّة في عمليّة التحديث والتّصنيع، كما يؤثّر في عمليات التغيرات الثقافيّة والاجتماعيّة، والتحوّل من النظم الاقتصاديّة الرّيفيّة إلى النظم الاقتصاديّة الصناعيّة، وكذلك الانتقال من البيئة التقليديّة إلى البيئة الحضريّة.

وقد أظهرت الإحصاءات الجزائريّة العلاقة بين الخصوبة ومنطقة الإقامة وذلك في مختلف الفئات العمريّة، حيث ترتفع في المناطق الرّيفيّة بالمقارنة بالمناطق الحضريّة، ويعود هذا بالدّرجة الأولى إلى درجة الأميّة المتفشيّة بين النّساء الرّيفيات، وبالتالي جهلهنّ بوسائل منع الحمل، بالإضافة إلى الأفكار والقيّم الإنجابيّة السائدة لدى النّساء الرّيفيّات باعتبار أنّ كثرة الأولاد تزيد من مكانتها داخل الأسرة، واعتبار الطفل مصدر رزق وقوّة مستقبلاً، إضافة إلى عدم توفر الخدمات الصحيّة في الرّيف مقارنة بالمدينة.

الشكل 02: تطوّر معدّلات الخصوبة حسب مكان الإقامة 1970-2013

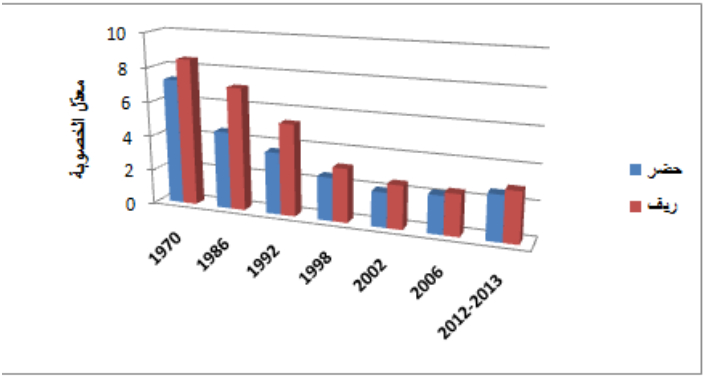

[1] محمد بومخلوف، التحضّر، دار الأمّة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2001، ص 61

المصدر: Zahia ouadah bididi et Jacque vallin, Défferentiels socioéconomiques dans la fécondité et la formation de la famille, xxxvii IUSSP international population conference, Busan,2013

2006, MICS3 Résultat de l'enquête nationale à indicateurs multiples, Algérie, p110

2012-2013, MICS, Enquête par grappes à indicateurs multiples, 2015, p127

2-1-1 العوامل الدّيموغرافيّة

*السّن عند الزواج الأوّل

يعدّ عمر الفتاة عند زواجها الأوّل في سنّ مبكّرة من المتغيرات الهامّة في تفسير تباينات الخصوبة، على اعتبار أنّ الفتاة التي تتزوّج في سنّ متأخرة تصبح أقل خصوبة، وبالتالي تصبح أقل استعداداً لإنجاب عدد كبير من الأولاد عن زميلاتها اللاتي تزوّجن وهنّ صغيرات السّن.

الجدول 03: متوسّط عدد المواليد الأحياء حسب السّن عند الزواج لسنتي1992 و2002

لسن عند الزواج	14-10	17-15	19-18	21-20	24-22	29-25	49-30
1992	8,4	8,1	7,4	6,9	5,2	4,4	2,3
2002	7,6	7,4	6,8	5,9	5,4	9,8	1,8

المصدر: المسح الجزائري حول صحّة الأسرة، 2002، ص107

يلاحظ من الجدول تناقص متوسّط عدد الأطفال المنجبين، مع زيادة العمر عند الزواج الأوّل، وسبب انخفاض عدد الأطفال المنجبين مع زيادة العمر عند الزواج الأوّل هو التقليل من الفترة التي تكون فيها المرأة قادرة على الحمل والولادة بسبب تأخّر زواجها، وهذا التأخّر في الزواج يرجع في الغالب إلى التزام المرأة في التعليم الذّي يكسبها وعي كبير بالأمور الصحيّة المتعلّقة بالإنجاب والقدرة على المشاركة في اتّخاذ القرارات الخاصّة بالأسرة، بعكس اللّواتي يتزوّجن بشكل مبكر، ممّا يزيد من طول فترة الإنجاب، وبالتالي زيادة عدد الأطفال المنجبين لديها، وغالباً يكون الزواج المبكّر مقترناً بعدم حصول المرأة على قسط كافٍ من التعليم وانخفاض مشاركتها في النّشاط الاقتصادي، فمثلا بلغ متوسّط عدد الأطفال المنجبين 7,6 طفل/إمرأة للنّساء اللّواتي كان عمرهنّ عند الزواج الأوّل أقل من 15 سنة، لكن انخفض هذا المعدّل ليصل إلى 1,8 للنّساء اللّواتي تزوجن وعمرهنّ بين
30-49سنة وهذا سنة 2002.

*-مدّة الزواج

تؤثّر المدّة التي تقضيها المرأة متزوّجة على عدد الأطفال المنجبين لها، خاصّة إذا كانت المرأة ضمن فترة القدرة على الإنجاب (15-49سنة)[1] فكلّما طالت مدّة الحياة الزوجية كان بإمكان المرأة إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال، حيث أنّ هاته المدّة أكثر دقّة في معرفة الخصوبة من التبليغ عن عمر النّساء، فمن خلال الجدول رقم 04 يتّضح أنّ هناك تزايد طردي بين متوسط عدد الأطفال المنجبين ومدّة الحياة الزوجيّة، حيث بلغ هذا المتوسّط خلال الأربع سنوات الأولى 0,7 مولوداً ليرتفع تدريجياً ليصل إلى 7,4 مولوداً للنّساء اللّواتي مضى على زواجهنّ 30 سنة فأكثر.

يمكن تفسير هذا الوضع إلى حرمان الأنثى من أخذ فرصتها الكاملة في التعليم ودخولها النشاط الاقتصادي، إضافة إلى أنّ كثيرا من النّساء يعتقدن أنّ استقرارهنّ الأسري وضمان ارتباط الزوج بالأسرة هو قدرتها على إنجاب أكبر قدر ممكن من الأطفال خاصّة الابن الذّكر، فكثير من المجتمعات يفضّلون الابن الذكر عن الأنثى لأسباب اجتماعيّة واقتصاديّة، مثل أنّ الابن الذكر يحمل اسم العائلة وينجب الأطفال الذّين سيحملون اسم العائلة في المستقبل، كما أنّه ضمان اقتصادي للأسرة عند شيخوخة الأبوين، وهذا ما يدعوا إلى إنجاب أكثر من مرّة خاصّة إذا كان المولود أنثى طمعاً في إنجاب مولود ذكر

الجدول 04: متوسّط عدد المواليد الأحياء حسب السّن عند الزواج الأوّل و مّدة الزواج 2002

سنّ الزواج / مدّة الزواج	14-10	17-15	19-18	21-20	24-22	29-25	49-30	الإجمالي
أقل من 5	1,4	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	0,7
9-5	1,5	2,2	2,2	2	2,1	2,2	1,6	2,1
14-10	3	3,4	3,5	3,3	3,2	2,9	2,2	3,2
19-15	4,9	4,9	4,6	4,4	4	3,7	3	4,4
24-20	5,3	6,1	5,7	5,4	4,9	4,2	-	5,5
29-25	6,4	7,1	6,6	6	5,8	-	-	6,6
30+	7,4	7,6	7	-	-	-	-	7,4

المصدر:المسح الجزائري حول صحّة الأسرة

[1] محمد عبد المجيد، العوامل الاجتماعية والاقتصاديّة المؤثّرة على خصوبة المرأة في مدينة رام الله، جامعة النجاح الوطنيّة، فلسطين، 2004، ص 105

*-استخدام وسائل منع الحمل

يتبيّن من خلال مختلف التحقيقات التي أجريت في الجزائر، أنّ هناك تجاوباً حقيقيّاً مع استعمال وسائل منع الحمل حيث انتقلت نسبة الاستعمال من 35,5% في سنة 1986 إلى 57,1% في الفترة ما بين 2012-2013، حيث زاد استعمالها بين المتزوجين وذلك باختلاف وسط الإقامة سوءاً في الأوساط الرّيفيّة أو الأوساط الحضريّة على حدٍّ سواء.

الجدول05: تطوّر استعمال وسائل منع الحمل حسب وسيلة منع الحمل المستعملة من

نوع الوسيلة	1986	1992	2002	2006	2013-2012
حبوب	26.4	38.7	45.5	45.9	43
اللّولب	2.1	2.4	3	2.3	2.2
الواقي	0.5	0.7	1.2	2.3	-
وسائل أخرى	2.1	1.3	1.1	1.4	-
مجموع الوسائل الحديثة	**31.1**	**43.1**	**50.8**	**52**	**47.9**
العزل	31.1	1.7	1.7	3.3	3.7
الرّضاعة	-	4.1	0.9	1.9	-
فترة الإمان	1	1.6	2.2	4.1	-
مجموع الوسائل التقليدية	**4.4**	**7.7**	**5.4**	**9.4**	**9.2**
المجموع	**35.5**	**50.8**	**56.2**	**61.4**	**57.1**

المصدر:MICS2012-2013 MICS32006 PAPFAM2002 PAPCHILD1992 ENAF1986

كما يلاحظ أنّ ثمّة تركيزاً على استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل وبالأخص الحبوب، حيث نسبة استخدامها 43% في الفترة 2012-2013 وذلك لسهولة استعمالها، والرّغبة في إعادة الإنجاب لا يتطلّب سوى التوقف عن تناول هته الحبوب.

الجدول 06: تطوّر استعمال وسائل منع الحمل حسب فئات السّن 2012-2013

فئات السّن	نسبة الاستعمال
19-15	28,7
24-20	45,2
29-25	55,8
34-30	62,4
39-35	67
44-40	63,5
49-45	42,5

المصدر: 2012-2013 MICS enquête par grappes à indicateurs multiples, 2015

أمّا فيما يخص استعمال وسائل منع الحمل حسب فئات السّن فإنّه يختلف من فئة عمريّة لأخرى فأقل نسبة مثّلت بـ 28,7% للنّساء المتزوّجات أقل من 20 سنة، وهذا راجع إلى رغبة الزوجين في الإنجاب، ربّما لحداثة الزواج وقلّة أو انعدام الأطفال، ثم ترتفع النسبة لتأخذ أكبر نسبة بـ 67% في الفئة العمريّة 35-39 سنة، ممّا يفسّر وصول الأسرة إلى العدد المرغوب فيه للأطفال وإحجامها عن الإنجاب، لتنخفض إلى 42,5% بعد سنّ 40 سنة نظراً لوصول المرأة إلى سنّ اليأس.

الشكل03: توزيع النّساء المتزوّجات(15-49 سنة) المستعملات لوسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي

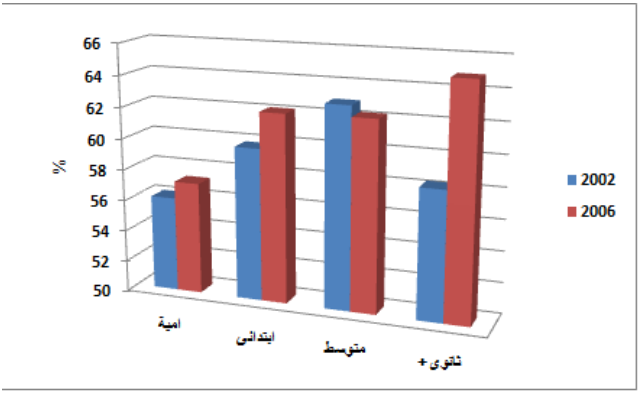

المصدر: MICS3 2006, p6 EASME2002, p125

حيث أنّ العلاقة الموجودة بين مستوى تعليم المرأة واستعمالها لوسائل منع الحمل علاقة طرديّة، بمعنى أنّه كلّما ارتفع مستوى تعليم المرأة، كلّما ارتفعت نسبة استعمالها لوسائل منع الحمل. تطوّر نسبة استعمال موانع الحمل لدى النّساء الأميّات من 56,1% سنة 2002 إلى 57,2% سنة 2006 يشير إلى التجاوب الكبير للسكّان مع استعمال هذه الوسائل وتقبّل فكرة الاستعمال. فالتّحولات الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة للمجتمع الجزائري عامّة والمرأة خاصّة، وحصولها على حظ أوفر من التعليم بكلّ مستوياته، وتزايد مشاركتها في سوق العمل يدفعها للتقليل من عدد الولادات والمباعدة بين ولادة وأخرى باستعمالها لوسائل منع الحمل.

*الرّضاعة الطبيعيّة

تمثّل الرّضاعة الطبيعيّة حسب منظمة الصحّة العالميّة وسيلة منقطعة النظير لتوفير الغذاء الأمثل الذّي يمكّن الرضّع من النموّ بطريقة صحيّة، وهيّ أيضاً من العناصر الأساسيّة في العمليّة الإنجابيّة، ولها آثار هامّة على صحّة الأمهات، وعلى هذا الأساس فإنّ أغلب نساء الدّول

العربيّة يزيد متوسط طول فترة الرضاعة لديهنّ عن السنة، حيث يتجه هذا المؤشر نحو الانخفاض باختلاف مكان الإقامة سوءاً بالرّيف أو الحضر، حيث وفي الجزائر بلغ متوسّط طول فترة الرضاعة 15,7 شهراً سنة1970 لينخفض إلى 13,2 شهراً سنة 1998 في الوسط الرّيفي، مقابل 12,6 شهرا سنة 1970 و9,7 شهرا سنة 1998 في الوسط الحضري، حيث يفسّر هذا الانخفاض بالانتشار الواسع لوسائل منع الحمل الحديثة في الوسط، بالإضافة إلى عدم ملائمة الرّضاعة الطبيعيّة للمرأة العاملة التي تتطلب البقاء مع الطفل في كلّ وقت.

الجدول 07: متوسط طول فترة الرضاعة خلال التحقيقات 1970، 1992، 1998

الوسط	1970	1992	1998
حضري	12,6	10,6	9,7
ريفي	15,7	14	13,2
المجموع	**14,3**	**12,3**	-

المصدر: وزارة الصحّة والسكّان 1999، رقم 118

2- التغيّر في نمط الأسرة

إنّ الأسرة الجزائريّة تعرّضت لتحوّلات كبيرة من حيث التركيب، ممّا أدّى إلى شيوع نظام الأسرة النوويّة، ويقصد بالأسرة النواة الأولى للمجتمع الإنساني، ويطلق عليها اسم الأسرة الزواجيّة أو الأسرة الصغيرة[1] وتتألّف من الأب والأم والأولاد، أعاش هؤلاء جميعاً تحت سقف واحد أو لا، إلاّ أن هذا الشكل هو النواة الأساسيّة للأسر كافّة. أمّا الأسرة الممتدّة فهي مجموعة تتألّف من عدّة أسر نواتيّة تربط فيما بينهم علاقة أعمام وأبنائهم، ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد[2] يندرج هذا النوع من الأسر عادة ضمن النظام الأبوي، حيث الأب هو الممسك بالسلطة والموارد[3]

[1] عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربيّة، دار الشروق، عمّان، ط1، 2004، ص 107

[2] Fredric Maatouk, Dictionary of sociology English- Arabic, edited and revised by Mohamed debs, Beirut Lebanon, 2001, p 156

[3] مصطفى حجازي، الأسرة وصحّتها النفسيّة (المقوّمات، الديناميات، العمليات)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2015، ص17

ومع ظهور عوامل التغيير المختلفة التّي مسّت جميع الجوانب الاجتماعيّة والاقتصادية والثقافيّة، بالإضافة إلى عمليّات التصنيع والتحضّر، بدأت تظهر ملامح الانتقال من عائلة ممتدة تقليديّة إلى عائلة نوويّة، وذلك استجابة لما يفرضه الواقع المعاش يوماً بعد يوم، إلى جانب تطوّر الظروف الماديّة والتكنولوجيّة المعقدة التي تلائم طبيعة الأسرة النوويّة[1]

الشكل 04: تطوّر الأسر المعيشيّة النوويّة من 1966 إلى 2002

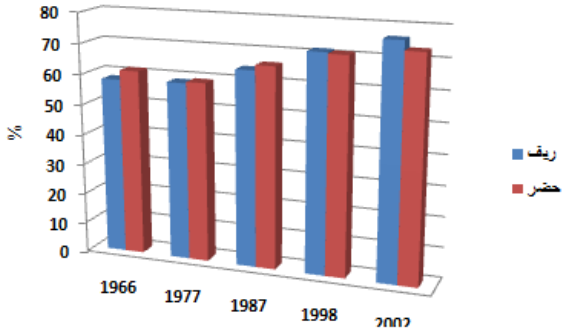

المصدر: Hocine A et Amokrane F, Mutation des structures de la famille en Algérie, MSF, 2000-2001, pp17-50

CENEAP, Mutation des structures de la famille Algérienne ses implication sur les Attitudes, les comportement et les pratiques courantes Alger, 2003, p15

معطيات المسح الوطني 2002، التقرير الرّسمي

لقد عرفت نسبة الأسر النوويّة ارتفاعاً سوءاً في القطاع الرّيفي أو الحضري بين تعداد 1966 وتعداد 2002، بفعل حركة النزوح من الرّيف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائريّة تفقد شكلها كأسرة ممتدة لتتّجه نحو شكل الأسرة الزواجيّة أو النوويّة، و هكذا بدأت المدن الجزائريّة تستمر بهذا الشكل الجديد، وتحوّل بناء الأسرة الجزائريّة من النظام الممتد إلى النوويّة، إلاّ أنّه لم يكن بارزاً بشكل واضح إلاّ بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الرّيفي، ومن نموّ اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدّرجة الأولى على علاقة القرابة ويعتمد

[1] محمد عقون، تغيّر بناء العائلة الجزائريّة، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، العدد 17، 2002، ص 128

على النتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجارة ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان[1] و هذا ما يفسّر الارتفاع المستمر لعدد الأسر النواة.

كما الزيادة المضطردة في نسب الأسر النووية إلى التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أحلت بالمجتمع الجزائري واشتراط الزواج في بيوت مستقلة، وساعد على ذلك الاتجاه ارتفاع مستوى التعليم لاسيما العالي منه عند الإناث، حيث انتشرت مفاهيم وقيم الاستقلال الأسري بين الفئات الشابة من الذكور والإناث، بحيث أصبح المنزل المستقل والمؤثث أحد شروط الزواج وضمانة لنجاحه واستقراره.، ونتيجة للتوجه السابق انكمشت نسب الأسر الممتدة

الشكل 05: تطور الأسرة المعيشيّة الممتدّة من 1966 إلى 2002

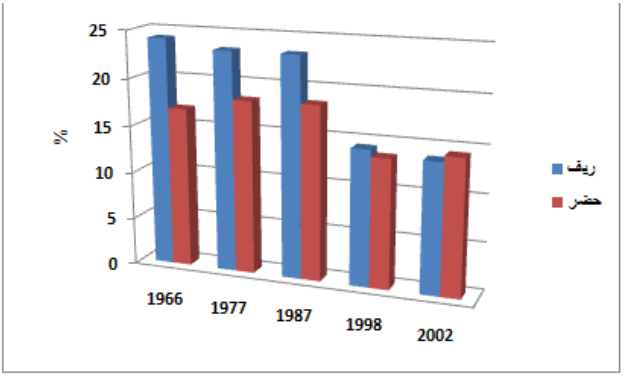

المصدر: Hocine A et Amokrane F, Mutation des structures de la famille en Algérie, MSF, 2000-2001, pp17-50

CENEAP, Mutation des structures de la famille Algérienne ses implication sur les Attitudes, les comportement et les pratiques courantes Alger, 2003, p15

معطيات المسح الوطني 2002، التقرير الرّسمي

أمّا نسبة الأسر الممتدّة فقد عرفت انخفاضاً كبيراً بين تعداد 1966 وتعداد 2002 حيث بلغت نسبة 20,5% و20,8% لتعدادي 1966 و 1987 على التوالي لينخفض إلى 14% في تعداد 2002، وهذا راجع إلى التغيّر الدّيناميكي الواسع الذي حدث للمجتمع الجزائري، إذ توسّع نظام

[1] محمد السويدي، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1999، ص 89

التربيّة والتعليم بوتيرة معتبرة أظهرت قواعد مدنيّة تنافس القوانين المعرفية، إضافة إلى توسّع المشاريع العمرانيّة في مناطق جغرافيّة عديدة، كما وضعت إستراتيجيّة جديدة للتنميّة الرّيفيّة في إطار التخطيط العمراني " القرى الاشتراكيّة " والثورة الزراعيّة لضمان الاستقرار وفرص التشغيل، كما تخصّص أفراد العائلة في تخصّصات مهنيّة عن طريق التكوين المهني، ثم الدّخول بعدها في أعمال مختلفة ومهن متنوّعة خطّطت لها الدّولة وكانت تهدف من ورائها لترقيّة الأحوال الماديّة للشعب والموافقة بين البنيّة التحتيّة (الأسرة) و البنية الفوقيّة (إجراءات، قوانين،...) لتجسيد مفهوم العائلة الزواجيّة واقعياً[1]

2-1- أهمّ مظاهر تغيّر تركيب الأسرة الجزائريّة

1-لقد أصبحت الأسرة الحديثة الآن في تحوّل مستمر من أسرة ممتدّة إلى أسرة نوويّة أو زواجيه، حتّى أصبحت الأسرة الممتدة الآن لا توجد إلاّ نادراً في البلاد المتقدّمة، وفي المناطق الرّيفيّة منها، سببه تعقيد الحياة الاجتماعية، الاقتصاديّة وطبيعة العمل الصناعي ونحوّ حركة التعلّم وخروج المرأة للعمل، وإعادة نظام التقويم الاجتماعي ليقوم على أساس التعليم والقدرات الشخصيّة والانجاز والجهد الفردي، وليس على أساس النسّب أو اسم العائلة.

2-أدّى تحوّل الأسرة إلى أسرة نوويّة إلى حدوث انفصال كامل بين أسرتي التوجيه والإنجاب، لأنّ الفرد حين يتزوّج وينفصل عن أسرته يكوّن أسرة خاصّة به، أمّا في الأسرة الممتدة فإنّ الأسرتان تتداخلان معاً وتكوّنان واحد لا يتوزع فيها ولاء الفرد ولا تتعدّد انتماءاته.

3-تزايد حريّة الفرد في انتقاء شريك الحياة، وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل، وشيوع أسلوب الزواج الخارجي، وذلك باعتبار الزوجة من فئات اجتماعيّة لا ترتبط بالضرورة برباط الدّم.

4-ارتفاع سنّ الزواج عند الجنسين نتيجة التحاق الذكور والإناث بمختلف المراحل التعليميّة وتطوّر الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

5-ومن بين أبرز التغيّرات التي ظهرت آثارها في تركيب الأسرة تلك المتعلّقة بظاهرة تعليم المرأة وتشغيلها في مختلف الأعمال والوظائف، وممّا لاشكّ فيه أنّ تعليم المرأة في جميع مراحل

[1] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1982، ص 122

التعليم، هو الذّي دفع عجلة التغيير لدور المرأة دفعة قويّة، ذلك لأنّه وجد لها وعيّاً واضحاً بذاتها ومركزها ودورها في المجتمع بصفة عامّة والأسرة بصفة خاصّة[1]

2-2- التباين في حجم الأسرة

إنّ حجم الأسرة نال اهتمام السكّان منذ القدم، وعدت الأسرة كبيرة الحجم طموحاً مشروعاً، فإضافة مولود جديد للأسرة يعني إضافة قوّة جديدة لها، مادام النّشاط الزراعي هو الحرفة السائدة، كما يعني إضافة قوّة بشريّة واجتماعيّة، ممّا يعني الهيبة والسطوة والجاه لذوي الأسر كبيرة الحجم، والتي يحسب لها حساب في المجتمعات الرّيفيّة، وبعد أن كان حجم الأسرة الأكبر هو المفضّل تغيّر الحال ما إن دخلت الصناعة المعتمدة على الآلات التي رافقها انتقال الإنسان من المناطق الرّيفيّة إلى المناطق الحضريّة، وهنا أصبح إضافة مولود جديد للأسرة بدلاً من أن يسهم في رفع مستواها الاقتصادي، أصبح عبئاً اقتصاديّاً، وبدلاً من أن يكون مدعاة لقوّة الأسرة الاجتماعيّة، بات ثقلاً اجتماعيّا، فضلا عن متطلّباته الكثيرة في مجال التربيّة سوءاً المنزليّة منها أم التعليميّة، كما أنّ الطفل أصبح في المجتمعات الغربيّة عائقاً أمام حريّة المرأة[2]

الشكل 06: تطوّر حجم الأسرة الجزائرية حسب مكان الإقامة خلال الفترة 1977-2008

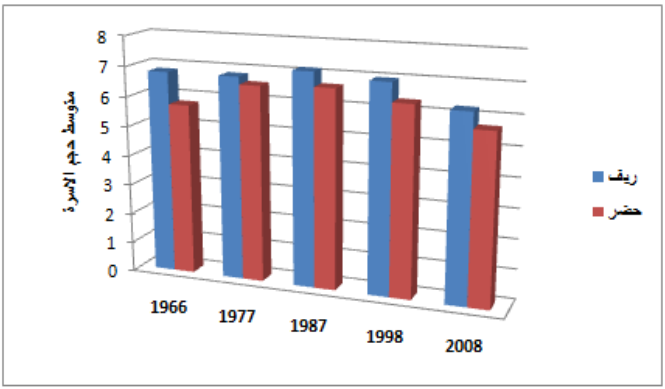

[1] سهير أحمد معوض، علم الاجتماع الأسري، مركز التنميّة الأسري، مركز التنمية الأسرية، السعوديّة، 2009، ص 29

[2] ناجي سهم رسن، حجم الأسرة في حضر محافظة واسط، مجلّة آداب الكوفة، العدد 2، 2010، ص 109

المصدر: راشدي خضرة، الإنتقاليّة الدّيموغرافيّة والتّحولات السوسيو-ديموغرافيّة للأسرة الجزائريّة، أطروحة دكتوراه علوم، كليّة العلوم الاجتماعيّة، جامعة وهران، 2013، ص140

عدد الأفراد في الأسرة الجزائريّة، انتقل من 5,96 فرد في الأسرة الواحدة سنة 1966 إلى 5,85 فرد في الأسرة سنة 2008، ارتفع هذا العدد في تعداد 1987 حيث بلغ أكثر من سبعة أفراد في الأسرة الواحدة، وبالرّغم من تراجع متوسط حجم الأسرة الجزائريّة إلاّ أنّه مازال مرتفعاً، حيث يمكن تفسيره بالتركيب العمري للزوج والزوجة ففي الغالب يحرص الذكور على اختيار الزوجة أصغر سنّاً، حتّى ولو كان الفارق كبيراً، هذا الاتّجاه يكون أكثر وضوحاً لدى السكّان الرّيفيين أو الذين لديهم خلفيّة ريفيّة، هذا الأمر له مظاهر اجتماعيّة أبرزها إنجاب أكبر عدد من الأبناء، وهذا التوجّه لا يقتصر على السكّان الرّيفيين بل لدى سكّان المناطق الحضريّة أيضاً.

أمّا حسب مكان الإقامة فقد ظلّ متوسط حجم الأسرة كبيراً ومتقارباً سوءاً في الرّيف أو الحضر، فقد انتقل العدد من 6,81 فرد سنة 1966 إلى 6,23 فرد سنة 2008 في الوسط الريفي، وفي المقابل انتقل هذا العدد من 5,75 فرد سنة 1966 إلى 5,69 فرد سنة 2008 في الوسط الحضري ممّا يدلّ على التباين في مستوى الخصوبة حيث بلغت 8,5 طفل امرأة سنة 1970 في الرّيف مقابل 7,3 طفل امرأة في الحضر، وانخفض إلى 2,3 طفل امرأة في الرّيف مقابل 2,1 طفل امرأة في الحضر سنة 2006.

ويلاحظ أنّ النّساء بوجه عام بدأن في التحرر من الأطفال عن طريق التحاقهنّ بالعمل وإرسالهم إلى دور الحضانة والمدارس، كما تحررن تدريجيّاً من تربية عدد كبير منهم، وذلك بإنجاب أقل عدد ممكن وفي الفترات التي يرغبن فيها، وذلك باستخدام أساليب تنظيم النّسل العديدة التي بدأت تظهر مؤخّراً ومازال يظهر الجديد منها كلّ يوم[1]

3 التزايد في نسب العزوبة العمريّة والعزوبة النهائيّة للمرأة

إنّ حالة الفتاة غير المتزوّجة لا يمكن تحديدها، فقد تكون في فترة زمنيّة قصيرة، أيّ نهايتها تعتبر بداية للزواج المبكّر، وقد تدوم لفترة زمنيّة طويلة فتكون نهايتها بداية للزواج المتأخّر، والدّراسات الدّيموغرافيّة تعتبر متوسّط عمر العزوبة عند الزواج مقياساً يعبّر عن متوسّط عدد السّنوات المعاشة في حالة العزوبة قبل الزواج، ويرجع امتداد أو تقلّص فترة العزوبة إلى عدّة عوامل اجتماعيّة اقتصاديّة أو ثقافيّة، تؤدّي بالشخص أن يقطع أو يواصل حياة العزوبة، حيث إنّ تأخّر سنّ الزواج الأوّل خاصّة لدى الإناث يعتبر من المحدّدات الأساسيّة

[1] سناء الخولي، الأسرة والزواج في عالم متغيّر، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 1989، ص 104

لظاهرة العزوبيّة، فبعد أم كان سنّ زواج المرأة غداة الاستقلال لا يتعدّى 18 سنة أصبح اليوم بعد فترة ليست بطويلة في حدود 29 سنة.

تعدّ دراسة العزوبة حسب فئات السّن مؤشّراً هاماً وإضافياً لتتبع تطوّر نموذج الزواج في أيّ مجتمع، وهيّ تتعلّق بالفئة القادرة على الزواج وهي عموماً تبدأ من سنّ 15 سنة فما فوق، وتخصّ الأشخاص الذّين لم يتزوّجوا لتصل إلى سنّ 50 سنة وتسمّى بذلك بالعزوبة النهائيّة وهي " تعبّر عن نسبة النّساء الباقيات في حالة عزوبة عن سنّ الخمسين سنة كاملة "[1]

الشكل 07: تطوّر العزوبة النسويّة حسب فئات السّن خلال تعدادي 1966 و2008

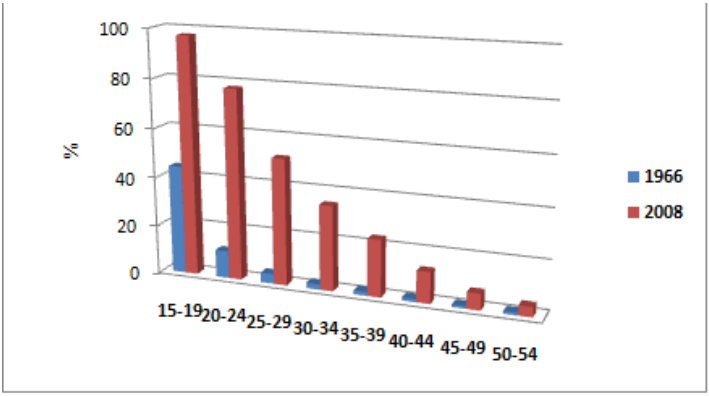

المصدر: 1966, Sahraoui T, Mariage et fécondité dans les pays Arabes- cas de l'Algérie, thèse de doctorat université de lodz, 1993, p94

2008, Hamouda nacereddine, Age moyen au premier mariage et ecart d'age entre poux : quelles méthodes d'éstimation adopter dans le cas Algérien ? CREAD, division développement humain et économie sociale, Alger

العزوبة النسويّة شبه معمّمة في الفئة العمريّة 15-19 سنة ما عدا في تعداد 1966 فهي لم تتجاوز النّصف وذلك لأنّ النّساء في الماضي يتزوّجون قبل بلوغ الخامسة عشر من العمر. وسبب ارتفاع العزوبة عند الإناث في تعداد 2008 بالمقارنة مع تعداد 1966 في السنة 15-19 سنة يعود بنسبة كبير إلى تغيّر مكانة المرأة في المجتمع والرّغبة في تحقيق طموحاتها، وذلك

[1] Kouaouci Ali, Eléments d'analyse démographique, opu, Alger, 1994, p 11

بالمساهمة في سوق العمل، بالإضافة إلى تمدرسهنّ ووجودهنّ خاصّة في الطورين الثانوي والجامعي.

إنّ الارتفاع الهائل لنسبة العازبات في الفئة العمريّة 40-44 سنة يمكن تفسيره بأنهنّ كنّ ينتمين إلى الفئة العمريّة 25-29 سنة سنوات التسعينيات، حيث كان الوضع الأمني والاقتصادي جدّ متدهوراً، انعكس سلباً على هاته الفئة حيث ارتفعت النسبة من 1,3% في تعداد 1966 إلى 12,8% في تعداد 2008، والملاحظ ارتفاع نسب العازبات في الفئة العمريّة الأخيرة والتي تمثّل العزوبة النهائيّة.

الشكل 08: معدّلات العزوبة النهائيّة بين 1987 و2008(‰)

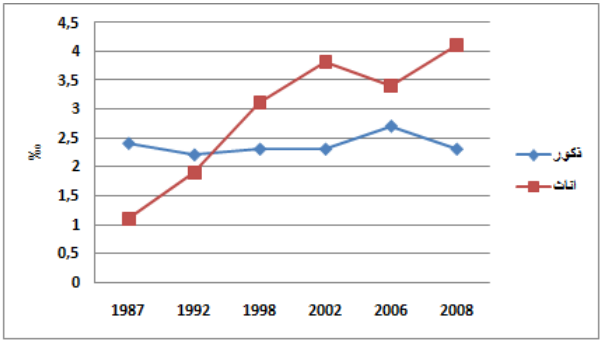

المصدر: نتائج التعدادات الوطنيّة، 1987، 1998، 2002

MICS3, 2006,p103 Hamouda nacereddine,2008

كانت الجزائر تتميّز بعزوبة نهائيّة ثابتة إذ بلغت العزوبة النهائيّة بين الذكور 3,6% سنة 1954 وانخفضت إلى 2,3% سنة 1960 وإلى 1,6% سنة 1969، بينما بلغت عند الإناث 2,9% سنة 1954 وانخفضت إلى 0,9% سنة 1969 [1]

والآن أصبحت نسبتها في ارتفاع مستمر في السّنوات الأخيرة إذ وصلت إلى 2,3% بالنسبة للذكور و4,1% بالنسبة للإناث، فهيّ واضحة الاختلاف بين الجنسين، حيث أنّ الارتفاع واضح لدى الإناث.

[1] السعيد مربيعي، التغيرات السكانيّة في الجزائر1936-1966، ديوان المطبوعات الجزائريّة، الجزائر، 1984، ص135

3-1 المميّزات السوسيو اقتصاديّة للنساء العازبات الأكثر من 40 سنة

إنّ ظاهرة تأخّر سنّ الزواج في المجتمع الجزائري قد ظهرت في الآونة الأخيرة نتيجة للتغيرات الهامّة التي شملت مختلف مجالات الحياة، حيث تمكّننا هذه الظاهرة من تحديد سنّ أوّل زواج في مختلف الفئات العمريّة.

وعليه تطرّقنا إلى فئة معّينة من العزّاب وهي فئة النّساء الأكثر من 40 سنة وذلك بالتطرّق إلى خصائصها السوسيو اقتصاديّة. تبيّن من خلال المسح الجزائري حول صحّة الأسرة سنة 2002 أنّ 26,8% تمثّل العازبات المشغلات و73,2% عازبات غير مشتغلات، وأنّ 39,6% أميّات وعازبات، كما أنّهن يقطن الحضر بنسبة 77,2% وأكثر من نصفهنّ تتراوح أعمارهنّ بين 40-44 سنة مقارنة بالفئة العمريّة 45-49 سنة حيث قدّرت فيها نسبة العازبات بـ 20,95% و21% للّواتي يبلغن أكثر من 50 سنة، أمّا من حيث الإعاقة فمثّلت نسبة 12,4% للنّساء العازبات ذوات الإعاقة الشديدة و 81,3% للنّساء العازبات اللّواتي ليس لديهنّ إعاقة[1]

وعليه يمكن استنتاج عاملين لهما دور كبير في انتشار العزوبة النسويّة، فالعامل الأوّل الذّي يتمثّل في وسط الإقامة، فالوسط الحضري تكثر فيه العزوبة لدى الإناث، أمّا العامل الثاني والذي يتمثّل في الإعاقة الفيزيائية (الجسديّة) حيث تعتبر سبب لعدم زواج الفتيات، وكنتيجة يمكن القول أنّ العوائق الاجتماعيّة والاقتصاديّة تلعب دوراً أساسيّاً في إطالة سنّ العزوبة، دون نسيان البعد الثقافي الذي له أثر كبير في ذلك والذّي يفسّر من خلال المستوى التعليمي للمرأة.

3-2 معدّلات العزوبة ومستوى تعليم المرأة

يعتبر التعليم من أهمّ المؤشرات التي يقاس بها درجة تقدّم وتطوّر المجتمعات، إذ أنّ تنميّة الأمم والشعوب مرتبطة بالمستوى التعليمي والثقافي الذّي يحقّقه أفرادها، فكلّما زاد المستوى التعليمي للسّكان انعكس ذلك على العديد من الخصائص الاجتماعيّة والدّيموغرافيّة، لهذه الدّول، فارتفاع مستوى تعليم الإناث أدّى في كثير من الدّول إلى ارتفاع سنّ الزواج الأوّل، كما أنّه ينعكس في كثير من الحالات على معدّلات العزوبة في مختلف الفئات العمريّة. فمن خلال الدّراسة التي أجراها Antoine Philipe عن ارتفاع نسب العازبات في بعض دول إفريقيا

[1] المسح الجزائري حول صحّة الأسرة، 2002، ص 54

ومن بينها السنغال، وجد أنّ التّعليم يحدث فروقاً هامّة بين النّساء العازبات، حيث تبين أنّ معدّلات العزوبة عند المتعلّمات أعلى منها بكثير عن غير المتعلّمات[1]

الشكل 09: تطوّر نسب العزوبة النسويّة حسب المستوى التعليمي و الفئات العمريّة سنة 2002

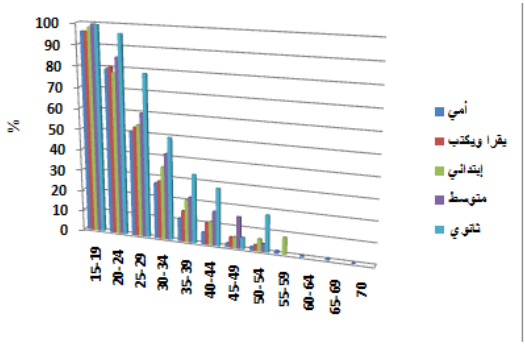

المصدر:EASF, 2002

فالجزائر أيضا عرفت تغيرات في مستوى الزواج حيث كان للتعليم الدّور الكبير في ذلك، فالنّساء الأقل من 30 سنة لا توجد فروق واضحة بين الأميّات وبين النّساء اللّواتي تجدن القراءة والكتابة، بالإضافة إلى ذوات المستوى الابتدائي. والنّساء اللّواتي بلغن المستوى الثانوي يمكن تميزهنّ عن باقي المستويات الأخرى، فالعزوبة مسّت ما يقارب نصفهنّ في الفئة العمريّة 30-34 سنة، فيمكن القول كذلك بأنّ نسبة النّساء العازبات في هذا المستوى هي ضعف النّساء الأميّات و ذلك في نفس الفئة.

كذلك فإنّ العزوبة تقدّر بـ 3 أضعاف في المستوى الثانوي مقارنة بالأميّات في الفئة العمريّة 35-39 سنة، أمّا في الفئة العمريّة 40-44 سنة، فهي تقريباً مهملة عند الأميّات.

خاتمة

شهدت ظاهرة الزواجيّة في الجزائر تحوّلات ديموغرافيّة هامّة خاصّة فيما يتعلّق باتّجاهاتها ونسب انتشارها بين الذكور والإناث، وقد اثّر ذلك على مستويات الخصوبة وتكوين الأسر ونسب العزوبة، فمن خلال الدّراسة التحليليّة للمؤشّرات الدّيموغرافيّة والمعطيات

[1] صلاح الدين فافي، عوامل ارتفاع سنّ الزواج الأول في الجزائر، جامعة باتنة، 2013

الإحصائية المتحصّل عليها من مختلف المسوح الوطنيّة والتعدادات السكّانيّة وكذا التقارير الرّسميّة المقامة في الجزائر يتّضح أنّ السلوك الإنجابي للمرأة لا يتوقّف على القدرة البيولوجيّة، بينما هو عمليّة ترشيد ترتبط بجملة من العوامل والمتغيّرات السوسيو-ثقافيّة والاقتصاديّة للأفراد والبيئة الاجتماعية، وهذا ما يعكس التباين الموجود في معدلات الخصوبة بين المناطق الرّيفيّة والحضريّة باعتبار أنّ الأسرة التقليديّة الممتدّة عامل من العوامل المشجعة على زيادة معدّلات الخصوبة مقارنة بالأسر النواة.

فانقسام الأسرة الممتدّة وبروز نمط الأسرة الزواجيّة المتمركزة في المناطق الحضريّة أثّر على سلطة الزوج على المرأة داخل الأسرة، فالأسرة الجزائريّة الحضريّة ذات النمط النووي قد أكسبت أفرادها نوعا من التحرريّة والاستقلاليّة الذاتيّة وذلك نتيجة تناقص حجمها من حيث عدد أفرادها فالمرأة عامّة والفتاة خاصّة تصبح أكثر حريّة في مختلف تصرّفاتها داخل الأسرة منها حريّة الفتاة في اختيار شريك حياتها للزواج ممّا يؤدّي إلى ارتفاع سنّ زواجها، ومن بين أهمّ العوامل التي أدّت إلى تراجع العزوبة النسويّة في الجزائر تعليم الفتيات خاصّة المتحصّلات على مستوى ثانوي أو أكثر، فمستوى تعليم الفتاة يؤثّر بشكل واضح على العزوبة النسويّة في الجزائر حيث كلّما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة العزوبة النسويّة، وهذا ما أدّى إلى انخفاض نسب الزواج بين الفئات الشابة.

قائمة المراجع

1. أبو عيانة فتحي، جغرافية السّكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 1999
2. أحمد سعيد دحلان، الزواجيّة واتجاهاتها في قطاع غزّة، مجلّة جامعة الأزهر، العدد 2، 2007.
3. الأمم المتّحدة، السكّان والتعليم والتنميّة، 2003.
4. السعيد مربيعي، التغيرات السكانيّة في الجزائر 1936-1966، ديوان المطبوعات الجزائريّة، الجزائر، 1984.
5. سناء الخولي، الأسرة والزواج في عالم متغيّر، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 1989.
6. سهير أحمد معوض، علم الاجتماع الأسري، مركز التنميّة الأسري، مركز التنمية الأسرية، السعوديّة، 2009.
7. صلاح الدين فافي، عوامل ارتفاع سنّ الزواج الأول في الجزائر، جامعة باتنة، 2013.
8. عبد العاطي السيّد، علم اجتماع السّكان، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 1999.
9. عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربيّة، دار الشروق، عمّان، ط1، 2004.

10. علي عبد الرّزاق جلبي، علم اجتماع السّكان، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، ط2، 1987.
11. عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1982.
12. العيسوي فايز محمد، أسس جغرافيّة السكان، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 2001.
13. محمد السويدي، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1999.
14. محمد بومخلوف، التحضّر، دار الأمّة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2001.
15. محمد عبد المجيد، العوامل الاجتماعية والاقتصاديّة المؤثّرة على خصوبة المرأة في مدينة رام الله، جامعة النجاح الوطنيّة، فلسطين، 2004.
16. محمد عقون، تغيّر بناء العائلة الجزائريّة، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، ع 17، 2002.
17. المسح الجزائري حول صحّة الأسرة، 2002.
18. المسلماني مصطفى، الزواج والأسرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995.
19. مصطفى حجازي، الأسرة وصحّتها النفسيّة (المقوّمات، الديناميات، العمليات)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2015.
20. مصيلحي محمد فتحي، جغرافية السكان، الإطار النظري وتطبيقات عربيّة، مطبعة النعمان الحديثة، مصر، 2000.
21. ناجي سهم رسن، حجم الأسرة في حضر محافظة واسط، مجلّة آداب الكوفة، ع 2، 2010.
22. الوحيشي أحمد البيري، الأسرة والزواج، مقدمة في علم الاجتماع العائلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
23. Fredric Maatouk, Dictionary of sociology English- Arabic, edited and revised by Mohamed debs, Beirut Lebanon, 2001.
24. Kouaouci Ali, Eléments d'analyse démographique, opu, Alger, 1994.